

يا عمال العالم، اتحدوا!

# طريق البلشفية



## سؤالين

# الفضية الفوهية في يونسلافيا مرة أخرى

في ما اتصل بمقال الرفيق سميث  
البلشفي، العددين 11 و12، 30 حزيران 1925

ترجمة

محمد علي العربي

نشر البلشفية العربية

نونس، كانون الأول 2011

الطبعة الرقمية الأولى. تونس، تشرين الثاني 2011.

الطبعة الرقمية الثانية. تونس، كانون الأول، 2011.

النسخ مجّانا.

لا يمكننا إلا أن نحبي التحاق الرفيق سميث بموقف وفد الحزب الشيوعي الروسي إلى الأمانة الشيوعية بصورة تامة ودون تحفظ الآن في مقاله بعد النقاش الذي دار في اللجنة اليوغسلافية. لكن سيكون من الخطأ إذا ما ذهب في اعتقادنا عدم وجود خلافات بين وفد الحزب الشيوعي الروسي والرفيق سميث قبل النقاش في اللجنة اليوغسلافية وأثناءه. فذلك ما يبدو قد استشفه الرفيق سميث من الخلافات في القضية القومية. وقد سعى إلى اختزال تلك الخلافات إلى سوء فهم قسرا، لكن خطأ عميق للأسف. فقد أعلن في مقاله أن ما وُجّه ضده من انتقادات يقوم على «سوء فهم» سببه «نقص في ترجمة الخطاب» الذي ألقاه أمام اللجنة اليوغسلافية. بالتالي «يرجع الخطأ إلى الخياط» أي من ترجم خطاب الرفيق سميث بشكل منقوص دون أن ندري لماذا. أجد نفسي مضطرا إلى أن أعلن في صالح الحقيقة أن تأكيد الرفيق سميث لا يطابق الواقع أبدا. من البديهي أن يكون الرفيق سميث قد دعم إعلانه بمقتطفات من الخطاب الذي ألقاه أمام اللجنة اليوغسلافية فهو محفوظ في أرشيف الأمانة الشيوعية. لكنه لم يقم بذلك ولا ندري لماذا. ولما كان الأمر كذلك أجد نفسي مضطرا إلى أن أقوم بهذه المهمة عن الرفيق سميث وهي مهمة لم تكن ضرورية عندي إن لم تكن سيئة جدا.

ذلك ضروري جدا. فلا تزال عدّة نقاط غامضة في موقف الرفيق سميث إلى حدّ الآن وإن كان قد تضامن مع موقف وفد الحزب الشيوعي الرّوسي بصورة تامّة.

تحدّث في خطابي أمام اللّجنة اليوغسلافية (أنظر: البلشفي، عدد 7) على خلافات في ثلاث مسائل: أ. حول وسائل حلّ القضية القوميّة؛ ب. حول محتوى الحركة القوميّة الاجتماعي الداخلي في المرحلة التاريخية الرّاهنة؛ ج. حول دور العامل الأممي في القضية القوميّة.

لقد أعلنت في القضية الأولى أن الرفيق سميث «لم يفهم في الحقيقة جوهر القضية القوميّة الأساسي كما يطرحها البلاشفة»، وأنه يفصل القضية القوميّة عن قضية الثّورة الأعمّ ويسير على هذا النحو في اتجاه اختزال القضية القوميّة في قضية دستورية.

هل كلّ ذلك صحيح؟ اقرؤوا ما يلي من فقرات من خطاب الرفيق سميث أمام اللّجنة اليوغسلافية يوم 30 آذار 1925 واحكموا بأنفسكم:

«هل من الممكن أن ننقل القضية القوميّة إلى قضية دستورية؟ لنبسّط القضية نظريًا أولاً. لنقل أن هناك ثلاث أمم (أ، ب، ج) تعيش في دولة (د) وتبرز هذه الأمم الثلاث رغبة في العيش في دولة واحدة. ما يمكن أن يكون في مثل هذه الحالة؟ من البديهي أن يكون هنالك تنظيم العلاقات الداخليّة ضمن تلك الدولة. إذن، تلك قضية دستورية. فنتنقل القضية القوميّة إلى قضية دستورية في مثل هذه الحالة النظرية. ولما استطعنا أن

ننقل القضية القومية إلى قضية دستورية وجب أن نقول إذن -وذلك ما أشرت إليه دون انقطاع- أن حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها بما في ذلك حقّ الانفصال شرط لازم لحلّ المشكل الدّستوري. ولم أبسط المشكل الدّستوري إلاّ على هذا النحو»

لا أعتقد أن تمرّ هذه المقتطفات من خطاب الرفيق سميث دون تعليق. فمن الواضح أن ما من أحد تناول القضية القومية كجزء لا ينفصم من القضية العامّة؛ قضية الثّورة العماليّة، يمكنه أن يحولها إلى قضية دستورية. عكس ذلك هو الذي يفصل القضية القومية عن قضية الثّورة العماليّة العامّة يمكنه أن يحولها إلى قضية دستورية.

يشير خطاب الرفيق سميث إلى أنّ حقّ الأمم في تقرير مصيرها لا يمكن كسبه بدون نضال ثوري. فيعلن الرفيق سميث:

«نتصوّر أن كسب تلك الحقوق لا يكون إلا بالنضال الثّوري. فلا يمكننا كسبها بالبرلمان. ووحدها الأعمال الثّورية عند الجماهير يمكنها أن تخلقها.»

لكن ما معنى «نضال ثوري» و«أعمال ثورية»؟ وهل يمكننا أن نمثّل «النضال الثّوري» و«الأعمال الثّورية» بقلب الطبقة المهينة واستلام السّلطة؛ أي انتصار الثّورة كشرط ضروري لحلّ القضية القومية؟ من البديهي لا. فالحديث عن انتصار الثّورة كشرط جوهري لحلّ القضية القومية فذلك أمر، أمّا أن نطرح «النضال الثّوري» و«الأعمال الثّورية» كشرط لحلّ القضية القومية فذلك أمر آخر تماما. ومن الضروري أن

نلاحظ أن طريق الإصلاحات أي الطريق الدستوري لا يلغي «النضال الثوري» و«الأعمال الثورية» أبدا؛ فعندما نحدّد طابع أحد الأحزاب كحزب ثوري أو كحزب إصلاحى يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كعنصر حاسم لا «الأعمال الثورية» في حد ذاتها وإنما الأهداف والمهام السياسيّة التي باسمها اتخذ الحزب تلك الأعمال واستعملها. فقد اقترح المناشفة بعد حلّ مجلس الدوما الأول عام 1906، كما نعلم، تنظيم «الإضراب العام» وحتىّ «الانتفاضة المسلّحة». لكن ذلك لم يمنعهم أبدا من أن يبقوا مناشفة. إذن لماذا اقترحوا كلّ ذلك؟ لم يكن ذلك للهجوم على القيصرية وتنظيم انتصار الثّورة وإنما لـ«خلق ضغط» على الحكومة القيصرية غرضه كسب إصلاح؛ أي غرضه توسيع «الدستور»؛ أي غرضه دعوة مجلس دوما «محسّن». إن «الأعمال الثّورية» لإصلاح نظام الأمور القديم مع دوام السّلطة بين أيدي الطبقة المهيمنة تلك قضيّة، وأمّا «الأعمال الثّورية» لتحتيم نظام الأمور القديم وقلب الطبقة المهيمنة فهي قضيّة أخرى، وإنما الطريق الثّورية، إنها طريق انتصار الثّورة التّام. والاختلاف هنا جوهري.

لهذا السّبب أرى إشارة الرفيق سميث إلى «النضال الثوري» -وقد اختزلت القضيّة القوميّة إلى قضيّة دستوريّة- أبعد من تكذب، بل تؤكّد، ما أعلنته قائلاً: «إنّ الرفيق سميث لم يفهم في الحقيقة جوهر القضيّة القوميّة الأساسي كما يطرحها البلاشفة»، لأنّه لم يفهم أنّ من الواجب

تناول المشكل القومي، لا منعزلاً، بل في صلة لا ينفصم عراها عن قضية انتصار الثورة، وكجزء من قضية الثورة الأعم.

يجب أن نعتبر إشارة الرفيق سميث التي مفادها أنه يتصور جلياً بعض التغيرات في الوضع العالمي التي تجعل من الممكن أن تصبح قضية حرية تقرير المصير قضية راهنة وعملية إشارة غير كافية الآن في الوضع العالمي الحالي. فلا يتعلق الأمر الآن بأن نفترض أن الوضع العالمي سيشهد بعض التغيرات في مستقبل قريب. وأن نعرف براهنية المشكل المتعلق بحق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها. فذلك يمكن أن يعترف به الآن كأفق حتى الديمقراطيون البرجوازيون إن احتاجوا إلى ذلك. لا يتعلق الأمر بذلك الآن وإنما يتعلق بأن لا نجعل من الحدود الحالية لدولة يوغسلافيا التي رُسمت نتيجة الحرب والعنف نقطة انطلاقٍ لحلّ القضية القومية وقاعدة شرعيةً لذلك. واحد من أمرين: إما أن يكون مشكل حق تقرير المصير القومي، أي تغيير حدود يوغسلافيا الجذري، تكملة في البرنامج الذي سيرسم بغموض في مستقبل بعيد وإما أن يكون قاعدة البرنامج القومي. ومن الواضح في جميع الحالات أن النقطة المتعلقة بحق تقرير المصير لا يمكنها أن تكون تكملة في البرنامج القومي للحزب الشيوعي اليوغسلافي وقاعدته في ذات الوقت. وأخشى أن يواصل الرفيق سميث تناول حق تقرير المصير كتكملة-أفق في البرنامج القومي.

لهذا السبب أعتقد أنّ الرفيق سميث يفصل القضية القومية عن مجمل الوضع العالمي فتكون قضية تقرير المصير عنده أي تغيير حدود يوغسلافيا قضية غير راهنة بل أكاديمية أساسا.

كان الأمر على هذا النحو في ثالث أخطاء الرفيق سميث. إنه لأمر متميز أن يقول الرفيق مانويلسكي نفس الشيء على هذا الخطأ عند الرفيق سميث عندما أعلن في تقريره أمام المؤتمر الشيوعي العالمي الخامس ما يلي:

«إن النقطة الأساسية في مجمل طريقة الرفيق سميث في بسط القضية القومية هي الفكرة التالية: يجب على الطبقة العمالية أن تقبل الدولة البرجوازية في الحدود التي أقامتها جملة من الحروب والعنف» (إشارة التأكيد لي-ستالين)

عندما أحّ على هذه النقطة لا أزعّم أبدا أنني قلت شيئا جديدا في موضوع الخطأ الذي قام به الرفيق سميث في هذه القضية. فقد تحدث الرفيق مانويلسكي عنه في المؤتمر الشيوعي العالمي الخامس عندما أعلن: «يقدم الرفيق سميث النضال من أجل مراجعة الدستور كشعار عملي عند الحزب أي أنه ينقل في حقيقة الأمر مجمل قضية حق الأمم في تقرير مصيرها إلى الميدان الدستوري حصرا. كان ذلك في كراسه «القضية القومية في ضوء الماركسيّة» وفي جملة من المقالات نشرت في رادنيك



لسان الحزب الشيوعي اليوغسلافي المركزي» (أنظر: تقارير المؤتمر الشيوعي العالمي الخامس المسجلة، ص 596، الطبعة الروسية) وتحذّر الرفيق زينوفييف على نفس النقطة عندما أعلن: «لا ينقص آفاق الرفيق سميث سوى القليل من الأمور: الثورة؛ أي أن القضية القوميّة هي مشكل «ثوري وليس دستوري»» (أنظر: الحقيقة، عدد 83)

من المستحيل أن تكون ملاحظات ممثلي الحزب الشيوعي الروسي في الأميّة الشيوعيّة حول الرفيق سميث من فعل الصدفة ودون أساس. فلا دخان بدون لهب. كان الأمر على هذا النحو بالنسبة لخطأ الرفيق سميث الأول والأساسي. وتنساب أخطاؤه الأخرى من هذا الخطأ الأساسي مباشرة. لقد أعلنت في خطابي في ما اتّصل بالقضيّة الثائتة أنّ الرفيق سميث «لا يريد أن يتناول القضية القوميّة كقضيّة عمقها فلاحي» (أنظر: البلشفي، عدد 7).

هل ذلك صحيح؟ اقرؤوا ما يلي من خطاب الرفيق سميث أمام اللّجنة اليوغسلافية واحكموا بأنفسكم:

«ما هو مغزى الحركة القوميّة الاجتماعي في يوغسلافيا؟ يقوم هذا المحتوى في صراع المنافسة بين رأس المال الصربي من جهة ورأسي المال

الكرواتي والسلافي من جهة أخرى» (أنظر: خطاب الرفيق سميت أمام اللجنة اليوغسلافية في الأمانة الشيوعية)

مما لا يبعث إلى الشك أن يكون لصراع المنافسة بين البرجوازية السلافية والكرواتية وبين البرجوازية الصربية بعض الدور هنا. لكن سيكون من غير الممكن أن ننكر أن من يجد أهمية الحركة القومية في صراع المنافسة بين برجوازيات قوميات مختلفة لا يمكنه أن يعتبر أن للمشكل القومي عمقا فلاحيا. فما الذي يرسم جوهر القضية وقد أصبحت الآن عالمية، أي أصبحت قضية نضال المستعمرات والقوميات التابعة ضد الإمبريالية، بعد أن كانت قضية محلية وداخلية في إطار الدولة؟ يمكن جوهر القضية القومية اليوم في نضال الجماهير الشعبية في المستعمرات والقوميات التابعة ضد الاستغلال المالي والاستعباد السياسي والتهميش الثقافي في تلك المستعمرات والقوميات من جانب البرجوازية الإمبريالية في القومية المهيمنة. فما المعنى الذي يمكن أن يكون لصراع المنافسة بين برجوازيات مختلف القوميات عندما تطرح القضية على هذا النحو؟ أكيد أن يكون معناه غير حاسم. ولا أهمية له في بعض الأحوال. فمن البدهة أن يتعلق الأمر هنا بصورة رئيسية لا بحاربة برجوازية إحدى القوميات برجوازية قومية أخرى وإنما يتعلق بأن الزمرة الإمبريالية في القومية المهيمنة تستغل وتضطهد الجماهير الرئيسية وأولها الجماهير الفلاحية في المستعمرات والقوميات التابعة باضطهادهم واستغلالهم تجرهم في ذات الوقت إلى

النضال ضدّ الإمبرياليّة وتجعلهم حلفاء للثورة العالميّة. كان يمكننا أن لا نعتبر عمق القضية القوميّة فلاحياً لو كانت أهمية الحركة القوميّة تكمن في صراع المنافسة بين برجوازيات مختلف القوميات. وعكس ذلك هو ما كان بإمكاننا أن نرى الأهميّة الاجتماعيّة للحركة القوميّة في صراع المنافسة بين برجوازيات مختلف القوميات لو اعتبرنا عمق القضية القوميّة فلاحياً. ومن المستحيل إطلاقاً أن نساوي بين هاتين الصيغتين. يعتمد الرفيق سميث على مقطع من كراس ستالين «الماركسيّة والقضيّة القوميّة» الذي كتب في نهاية عام 1912 ذكر فيه: «الصراع القومي هو صراع بين الطبقات البرجوازيّة».

إنه يريد كما يبدو أن يشير بذلك إلى صحّة صيغته التي تبتغي أن تفسّر الأهميّة الاجتماعيّة للحركة القوميّة في الظروف التاريخيّة المعطاة. لكن كراس ستالين كُتب قبل الحرب الإمبرياليّة. ولم تكن القضية القوميّة وقتئذ ذات أهمية عالميّة في نظر الماركسيّين ولم يكن مطلبهم الأساسي المتعلّق بحق تقرير المصير يعتبر كجزء من الثورة العالميّة بل كجزء من الثورة الديمقراطيّة البرجوازيّة. وسيكون من السّداجة إن لم نر تغيّر الوضع العالمي منذ ذلك الوقت وأن الحرب وثورة أكتوبر قد حوّلتا القضية القوميّة من جزء من الثورة الديمقراطيّة البرجوازيّة إلى جزء من الثورة الاشتراكية العالميّة. ولن أتحدث عن كتابات لينين اللاحقة أو كتابات غيره من ممثلي الشيوعيّة الرّوسية. فما المعنى الذي يمكن أن يكون لاعتماد الرفيق سميث

على مثل ذلك المقطع من كراس ستالين الذي كتب في مرحلة الثورة الديمقراطية البرجوازية في روسيا وقد دخلنا الآن مرحلة جديدة هي مرحلة الثورة العالمية العمالية نتيجة الوضع التاريخي الجديد؟ لن يكون لذلك غير هذا المعنى وهو أن الرفيق سميث يقدم مقتطفات خارج المكان والزمان وخارج أية صلة بالوضع التاريخي الحي ليخرق بذلك أسس الجدل الأولية ودون أن يأخذ بعين الاعتبار أن شيئاً صحيحاً في وضع تاريخي معين يمكن أن يصبح خاطئاً في وضع تاريخي آخر. لقد قلت في خطابي أمام اللجنة اليوغسلافية يجب أن نميز بين صعيدين في الطريقة التي يطرح البلاشفة الروس بها القضية القومية؛ وهما صعيد ما قبل أكتوبر وفيه يتعلق الأمر بالثورة الديمقراطية البرجوازية وفيه اعتبرت القضية القومية جزءاً من الحركة الديمقراطية العامة، وصعيد أكتوبر الذي تعلق فيه الأمر بالثورة العمالية وأصبحت القضية القومية فيه جزءاً من الثورة العمالية. وهناك حاجة أكيدة لنين ما لهذا التمييز من أهمية حاسمة. وأخشى أن لا يفهم الرفيق سميث بعد مغزى أهمية هذا التمييز بين الصعيدين في طريقة طرح القضية القومية.

أعتقد لذلك السبب أن محاولة الرفيق سميث لتناول الحركة لا كقضية عمقها فلاحية بل كقضية مزاحمة بين برجوازيات مختلف القوميات فيها «استنقاص من قوة الحركة القومية وعدم فهم لطابعها الشعبي والثوري العميق.» (انظر: البلشفي، عدد 7)

إن الأمر على هذا النحو بالنسبة لخطأ الرفيق سميث الثاني.  
إنه لأمر متميز أن يقول الرفيق زينوفيف نفس الشيء حول هذا الخطأ  
عند الرفيق سميث عندما أعلن في خطابه أمام اللجنة اليوغسلافية:  
«إن تأكيد الرفيق سميث خاطئ عندما يقول أن الحركة الفلاحية في  
يوغسلافيا تقودها البرجوازية ولذلك فهي غير ثورية» (انظر الحقيقة،  
عدد 83)

هل هذا الالتقاء من فعل الصدفة؟ من البدهة أن لا. ومرة أخرى لا  
دخان بدون لهب.

أخيرا. كنت قد أعلنت في ما اتصل بالقضية الثالثة أن الرفيق سميث يقوم  
بـ«محاولة لتناول القضية القومية في يوغسلافيا خارج كل صلة بالوضع  
العالمي والآفاق الممكنة في أوروبا.»

هل هذا صحيح؟ نعم، إنه كذلك. فالرفيق سميث لم يقم في خطابه بإشارة  
ولو من بعيد تجعلنا نفهم أن الوضع العالمي في الظروف الحالية وخصوصا  
بالنسبة ليوغسلافيا عامل جوهري في حلّ القضية القومية. فأن تكون  
الدولة اليوغسلافية وقد تشكّلت بالذات إثر اتفاق الحلفين الإمبرياليين  
الرئيسيين مما لا يمكنها من الإفلات من اللعبة الكبرى التي تدور الآن بين  
القوى في الدول الإمبريالية المحيطة بها فكل ذلك بقي خارج مجال نظر  
الرفيق سميث ❁

نشرة  
أكتوبر 2012